

وضعهم التمثيلي على صعيد مؤسسات الحكم المركزي في اسرائيل؟ وللإجابة على ذلك نقول، أنه ثمة وجهين للعملة فيما يتعلق بهذه المسألة: أولاً، أن الحكم المحلي شكل، حقا، خلال الستينات، ولا زال يشكل، منبرا لظهور واستيعاب تيارات جديدة من اليهود الشرقيين وجدت باب الوظائف العليا موصدا في وجهها. وقد تمكنت هذه القيادات التي كانت في معظمها صغيرة السن نسبيا، من فرض نفسها على الصعيد المحلي، بفضل التأهيل السياسي الذي حصلت عليه في إطار حركات الشبيبة التي كانت تنتمي إليها، وفي إطار الجيش أو في المصانع في إطار عضويتها في لجان العمال، ثم انتقالها بعد ذلك الى ممارسة النشاط السياسي في إطار مؤسسات الهستدروت في المستوطنات الجديدة، ومنها مباشرة إلى أجهزة الحكم المحلي، الذي تحول إلى مسار وحيد تقريبا لبدء سيرة سياسية لدى أعضاء هذه القيادات<sup>(١٦)</sup>، وكأمثلة على أبرز هؤلاء الأعضاء الذين استطاعوا بناء سيرتهم السياسية العامة انطلاقا من الحكم المحلي: النائب جاك أمير من ديمونه (معراخ)، الوزير دافيد ليفي (ليكود)، اسحاق كينان من بيسان، مئير شيطريت من يفته، ايلي دايمان من أشكلون، أهرون نحمياس من صفد، أيلي صباغ من بئر السبع، وافي سويسا من مزخيت - باتيا، عدى عام - شليم من أشدود والوزير أهرون أبوحتسيره (تامي) من الرملة. ومما ساعد على قبول هذه القيادات وتأييدها من قبل السكان المحليين، خلال الستينات، هو ذلك الغليان الطائفي الذي بدأ يشتد منذ بداية تلك الفترة، والذي وصل إلى ذروته في فترة الركود الاقتصادي الذي ساد قبل حرب ١٩٦٧، وأدى إلى تآزم الوضع المعيشي لآلاف العائلات من اليهود الشرقيين، الذين اندفعوا لتأييد القيادات المحلية المذكورة، علما تستطيع التأثير أو المساهمة في تحسين أوضاعهم، بفعل ارتباطاتها مع أحزاب السلطة، حيث أن معظمها قد تم تجنيده من قبل مباي ومبام والمفدال، وبعضها من قبل المعارضة.

اما الوجه الثاني للتمثيل السفارادي في الحكم المحلي، فقد تمثل في عدم ترجمته أو تطويره خلال الستينات الى صيغ ملائمة لتمثيل اليهود الشرقيين على الصعيد الأعلى، أي على صعيد مؤسسات الحكم المركزي. فالغليان الطائفي بين هؤلاء على خلفية سوء اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، والذي كان مواتيا لظهور وبلورة إطارات حزبية مستقلة، لم يترجم إلى صيغ تمثيل ملائمة حتى ضمن مقاييس معينة، بحيث يمكن تسميته تمثيلا من الدرجة الثانية فقط، وذلك خلافا للمستوى التمثيلي الملائم الذي حققه هؤلاء على صعيد الحكم المحلي. وما نقصده هنا بعبارة التمثيل من الدرجة الثانية، لا يتعلق فقط بالجانب العددي، أي التفاوت بين عدد الأعضاء الاشكناز والسفاراديم في كل حزب أو كتلة سياسية، وإنما يتعلق بالمضمون أيضا. أي أن الأعضاء السفاراديم الذين سمح لهم بالانضمام إلى هذه الأحزاب، لم تسنح لهم الفرصة أو لم تسمح لهم بالمشاركة الفعلية في قيادتها، أي الوصول إلى مواقع صنع القرار داخلها، الأمر الذي لا زال قائما حتى الان.

### ظاهرة الفهود السود

انعكس تحسن الوضع الاقتصادي في اسرائيل بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بصورة ايجابية على الوضع الداخلي، الذي شهد هدوءا حذرا حتى منتصف سنة ١٩٧٠ على الأقل. وقد أسهم الوضع الأمني المتردي الذي كانت تعيشه اسرائيل خلال تلك الفترة، بسبب النشاط الفدائي المتصاعد ضدها، وحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، في إخفاء الغليان الداخلي بين اليهود الشرقيين، وتسليمهم بأولوية الاهتمام بالوضع الأمني. إلا أنه بعد توقف النشاط الفدائي